ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الاول

الاقليات ومشكلة ادارة التنوع
العراق انموذجاً 1921-2014

م.م. زينب طالب سلمان
كلية التربية/الجامعة المستنصرية / العراق

تاريخ إرسال المقال: 24 /01/ 2020 **تاريخ قبول المقال:** 29 /02/ 2020

ملخص البحث

ان مقياس نجاح اي ديمقراطية في اي دولة يكون من خلال مدى قدرة النظام السياسي على التعامل مع كافة المكونات الاجتماعية بما تحتويه من فوارق عرقية او دينية لكون الاقليات في اي دولة هو بمثابة سلاح ذو حدين و وإن مفهوم المواطنة الكاملة يبقى ناقصاً دون منح الأقليات حقوقها، وأي دولة إذا أرادت إن تحسم ولاء الأقليات المكونة لنسيجها عليها أن تمنح هذه الأقليات حقوقها المشروعة وفقا للدستور المقرر، بمعنى آخر ان مدى نجاح اي ديمقراطية في العالم يكون من خلال قدرة النظام السياسي على إدارة هذا التنوع بنجاح وصهر الاختلافات بكل أنواعها في بوتقة الوحدة الوطنية وان وجود الاختلافات الاجتماعية في دولة ما لا يعني مؤشر سلبي وعقبة تواجه الديمقراطية ونموها بشكل ايجابي لدولة ما بل على العكس وبما أن العراق يعد واحداً من البلدان المهمة في الشرق الأوسط التي تحتضن الكثير من الأقليات الدينية والاثنية والقومية منذ آلاف السنين، فقد واجه مشكلة أساسية في قضية الأقليات إلا وهي الفهم الخاطئ لمعنى المواطنة الكاملة الذي يرتكز على الحق في المساواة وعدم التمييز؛ فمعنى الأقلية ومعنى المواطنة ليسا بديلين عن بعضهما البعض وإنما هما عنصران يكمل أحدهما الأخر، فوجود الأقليات في مجتمع عادل لا يمنع أفراد هذه الأقليات من ممارسة طقوسهم ومعتقداتهم وثقافتهم بشكل جماعي وفردي ضمن خصوصية وطنية بغض النظر عن الخصوصيات الأخرى لمكونات المجتمع؛ لان مفهوم الوطن يبقى اكبر من جميع المنتمين إليه، وعليه فان حق الأقليات يقوم على تكامل المجتمع لا تفكيكه، وبناءً على ذلك تمّ مناقشة موضوع الأقليات ومشكلة ادارة التنوع في العراق منذ عام1921 لغاية 2012، ولتحقيق ذلك تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث؛ تطرق الأول إلى خارطة الأقليات في العراق، بينما عالج المبحث الثاني دراسة الأقليات والنظام السياسي في العهد الملكي والجمهوري، أما المبحث الثالث فقد ركز على النظام السياسي بعد عام 2003 من حيث إدارته للتنوع.

الكلمات المفتاحية : الاقليات - ادارة- التنوع

Research summary :

The measure of the success of any democracy in any country is through the capacity of the political system to deal with all social components including racial، ethnic، religious or religious differences because the fact that minorities in any country are a weapon the concept of full citizenship remains incomplete without giving minorities their right، and any state if the want to resolve the loyalty of minorities

Constituting in other words، the success of any democracy in the world is through the capacity of the political system to manage this diversity successfully and to melt differences of all kinds in the melting pot of national unity and existence social differences in a country do not mean a negative indicator and an obstacle to democracy and its positive growth on the contrary. Since Iraq is one of the important countries in the middle east، which hosts a lot for thousands of years، religious، ethnic and national minorities have faced a problem a fundamental understanding of the issue of minorities is the misconception of the meaning of full citizenship that is based on the right to Equality and non-discrimination. The meaning of minority and the meaning of citizenship are not substitutes for each other the existence of minorities in a just society does not prevent members of these minorities from practicing their rituals. Their beliefs and cultures are collectively or individually within a national specificity regardless of their specificities the other components of society because the concept of home remains larger than all belonging to it accordingly، the right of minorities is based on the integration of the community and not dismantled accordingly has been discussed the issue of minorities and the problem of national existence in lraq since 1921 Until 2012

The research was divided into three section :

- The first touched on the mab of minorities in Iraq
- - The second section dealt with the study of minorities and the political system in the study of minorities and republican era.
- - The third topic focused on the political system after 2003 in terms of managing diversity

key words Minorities - management – diversity

المقدمة

لقد شكلت قضية الاقليات احدى القضايا المهمة التي شهدتها الساحة الدولية مؤخراً ، اذ تبلورت مجموعة من المدخلات المحلية والاقليمية والدولية التي عملت على إبراز قضية الاقليات كقضية محورية لا يمكن التغاضي عنها.

فيما يخص العراق اصبحت قضية الاقليات احدى اهم التحديات التي تواجه النظام السياسي والتي لم يعد ينظر اليها كشأن داخلي فحسب بل موضع رقابة واهتمام دولي واسع فضلاً عن اسلوب تعامله مع الاقليات الذي يأت معياراً لقياس ديمقراطية النظام .

ان ما شهده العراق على المستوى المحلي ذو البيئة الاجتماعية التعددية التي القت بظلالها على النظام السياسي الذي يرنوا الى تحقيق الوحدة الوطنية. وعلى المستوى الاقليمي الذي شكل تحدياً اخر امام النظام العراقي والمتمثل بدور

قوى اقليمية (تركيا-ايران) تعمل على اثارة قضية الاقليات كوسيلة لتحقيق اهدافها مما ساعد على عدم استقرار العراق .فضلاً عن العامل الدولي الذي لعب دوراً محورياً في ابراز قضية الاقليات على الساحة الدولية حيث وجدت الدول نفسها تحت رقابة شديدة من قبل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان حيث ان اي سلوك تمييزي ينتهجه النظام ازاء الاقليات يفتح باباً للنقد الدولي الواسع الذي يتم بموجبه فضح سياسات النظام في المحافل الدولية لكن ما يستحق ان يشير اليه هو ان النظام الدولي الجديد عمل على توظيف قضية الاقليات تحت مظلة الديمقراطية لحقوق الانسان كوسيلة للتدخل وتهديد امن الدولة بغية كشف اهدافها الاستراتيجية .

ان مجموع المدخلات المحلية والاقليمية والدولية شكلت بعداً محورياً وعلاقتها بالوحدة الوطنية ، لكن يبقى دور النظام السياسي مركزياً في هذا الشأن، اذ يستطيع اتباع سياسات تتضمن للاقليات حقوقها ومشاركتها فيغلق الباب امام التدخل الخارجي، ويستطيع ان يهمش الاقليات فيفتح الباب امام التدخل الخارجي ، ووفقاً لهذا المنطق سنناقش موضوع الاقليات واشكالية والوحدة الوطنية في العراق منذ عام 1921 حتى عام 2012 . ولتحقيق ذلك تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث في المبحث الاول ستتناول خارطة الاقليات في العراق، وتكريس المبحث الثاني لدراسة الاقليات والنظام السياسي في العهد الملكي والجمهوري، فكان المبحث الاخير من نصيب النظام السياسي بعد عام 2003 من حيث ادارته للتنوع .

اهمية البحث:-

ان اختيار موضوع الاقليات والوحدة الوطنية من بين الكثير من القضايا المهمة التى تواجه العراق اليوم يعود الى:

1. ان قضية الاقليات هي احدى القضايا التي شغلت اهتمام جميع الانظمة السياسية العراقية منذ عام 1921 حتى عام 2012، ومن المتغيرات المهمة التي شهدتها الساحة الدولية مؤخراً، هو ان الاهتمام بقضية الاقليات لم يكن اهتماماً داخلياً للدولة ذاتها فحسب بل موضع رقابة واهتمام دولي، الامر الذي جعل من اسلوب تعامل النظام السياسي ازاء الاقليات احد معايير تقييم ديمقراطية النظام.
2. محورية الوحدة الوطنية كأحد الوظائف الاساسية التي تقوم بها الدولة الحديثة فضلاً عن كونها احد العوامل المهمة التي تسهم في بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، الامر الذي يدفعنا الى التعرف على الكيفية التي تعاملت بموجبها النظم السياسية المتعاقبة ازاء الاقليات.

هدف البحث:-

يهدف البحث الى بيان الكيفية التي تعاملت بموجبها الانظمة السياسية العراقية المتعاقبة ازاء الاقليات واثر ذلك على الوحدة الوطنية.

مشكلة البحث:-

يمكن اجمال مشكلة البحث في الاسئلة الاتية:

1- ما هي اصول الاقليات الدينية والعرقية في العراق.

2- كيف تعاملت الحكومات العراقية ابان العهد الملكي ازاء الاقليات.

3- كيف تعاملت الحكومات العراقية ابان العهد الجمهوري ازاء الاقليات.

4- ما هو اسلوب تعامل النظام السياسي الحالي مع الاقليات.

5- اي الاساليب اكثر نجاحاً في التعامل مع الاقليات وتحقيق الوحدة الوطنية.

فرضية البحث:

"لا سبيل لحل مشكلة الاقليات وتحقيق الاستقرار السياسي، دون العمل على اصلاح السلطة وترميم الهوية الوطنية".

منهجية البحث:

يستعين البحث بالمنهج التاريخي والنظمي، لطبيعة الموضوع الذي يجمع بين سرد الاحداث التاريخية وتحليلها تحليلاً سياسياً وبيان ترابطها، والسعي لبلورة رؤية واضحة عن الموضوع تؤدي الى وضعه في اطار علمي.

المبحث الاول: توصيف خارطة الاقليات في العراق

تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين، ففي المطلب الاول سنتناول الاقليات الدينية والمذهبية، وتكريس المطلب الثاني لدراسة الاقليات العرقية.

المطلب الاول- الاقليات الدينية والمذهبية:

اولاً- الصابئة:

يرى سيد قطب ان "الصابئة هم مشركي العرب الذين اهتدوا الى التوحيد فقال عنهم المشركون انهم صبأوا، اي مالوا عن دين ابائهم ولذلك سموا بالصابئة". او الصابئة الذين يمارسون الاغتسال في مياه عذبة مع سرية وباطنية في الطقوس.([1])

وذُكِروا في القرآن "الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحاً فلهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون" ([2])

يعتقد الصابئة المندائيون ان دينهم اقدم الاديان على وجه الارض وانه انزل بامر ملك النور على ادم وحواء، وهو باق منذ تلك الازمنة الى يومنا هذا.([3])

وتُعد الصابئة من ابرز الطوائف الدينية التي تسكن جنوب العراق، الا ان موطن الصابئة القديم في شمال العراق لكن انتشروا فيما بعد في مناطق الوسط والجنوب فقسم منهم سكن في اقليم ئيشكاوة ومندلي على الحدود العراقية الايرانية وكذلك في الوية العمارة والبصرة وفي نواحي المحمرة والاهواز وناصرية العجم ودزفول، وقد نزح فريق منهم قبل امد قصير الى بغداد وسواها من المدن الكبيرة واستوطنوها طلباً للرزق([4])

---

1 ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الاول 1958-1963 انموذجاً، مؤسسة مصر، مرتضى للكتاب العراقي،بغداد،2011،ص38 .

2 القرآن الكريم ، سورة البقرة، الآية 62 .

3 ياسين محمد البكري، المصدر السابق،ص39 .

4 محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، مطبعة التمدن ،بغداد، 1960،ص427.

يتكلمون العربية، الا أن اللغة التي يستعملونها في طقوسهم الدينية لغة خاصة تعرف ب(المندائية) وهي من اللغات العامية والتي تداخلت فيها كلمات فارسية وعربية كما ان كتبهم المقدسة مكتوب بهذه اللغة([5]) يزاول الصابئة اليوم مهنة الصباغة والحدادة والنجارة الا انهم اشتهروا بصياغة الذهب

ثانياً- الازيديون:

تعد الازيدية من (الفرق او الطوائف او الاديان) التي اختلف فيها الباحثون تسميتهم او في علاقتهم بالإسلام، سواء ان كانوا فرقة اسلامية او ديناً خاصاً، او في عقائدهم واصولها وجذورها وكذلك في دور الشيطان وموقعه في عقائدهم. وقد علل الباحثين سبب ذلك على اساس ان التراث الديني عندهم شفاهي في توارث الطقوس والتقاليد من جيل الى جيل دون تدوين، وان الكتابات التي عالجت شؤون ديانتهم جاءت من اشخاص وباحثين من خارج نطاق ديانتهم([6])

اما تقسيمهم فلم يتفق عليها فمنهم من يعتقد بانهم يعودون الى يزيد بن معاوية الخليفة الاموي، ومنهم من يرجع اصل الكلمة (يزيدية) الى الكلمة الفارسية (يزدان) اي الخالق ، وهو اسم اله يؤمنون به ، يذكر الازيديون انهم "لا يعبدون بشراً ، ولا ابليس بل يعبدون الله الواحد" ويؤمنون بوجود الله الخالق باعتباره القره العليا الرمزية للديانة وهو متعبد في طاووس ملك انه الشمس مادة الكون الاكثر طهراً ([7])

ويتسائل البكري اذا كان اليزيديون يعبدون الله فلماذا عرف عنهم عبادتهم الشيطان؟([8])

يجيب على تساؤله الثاني، أن موقع الشيطان عند الازيديين ينطلق من رؤية فلسفية تؤمن بان الله قوة الخير، والشيطان قوة الشر، فعبادتهم للشيطان عبادة خوف، اما عبادتهم الله فهي عبادة شكر وامتنان، هذه التسوية بين الخير والشر جعلتهم يفرطون بعبادة الله الذي لا يفعل بهم شراً لأنه صالح ، بينما الشيطان مصدر الشر فيجب إرضاؤه ، وقد تكون اليزيدية عصارة تمازج وتداخل الاعراق والديانات والثقافات العراقية عبر التاريخ . فان الازيديون يتكلمون العربية والكردية ، ويرتدون الازياء الرجالية العربية والازياء النسائية السريانية، وهم يحتفلون بأول اربعاء من شهر نيسان بهبوط الملاك طاووس الى الارض ، مثلما كان يحتفل العراقيون في بابل وآشور بشهر نيسان اول اشهر السنة حسب التقويم البابلي ، لانه شهر الربيع والخصب والميلاد والبداية وعيد الالهة تموز. ويشتركون مع المسيحين في الكثير من المناسبات والاعياد مثل عيد الفصح والقيامة والتعميد بالماء وقطع الخبز وزيارة الكنائس والحجيج لمزار الشيخ عدي المقدس عند المسيحين في العراق ، ويشتركون مع المسلمين في الصيام وتقديس القرآن وبعض رجالات الدين كـ(حسن البصري) ويحتفلون بعيد القربان أي عبد الاضحى ، ويقطن اليزيديون في مناطق سنجار وشيخان وبعشيقة ودهوك وتلعفر وزاخو وتلكيف في شمال العراق .([9])

ثالثاً اليهود:

5 محمد نمر المدني، الصابئة المندائيون العقيدة والتاريخ، منذ ظهور ادم(ع) حتى اليوم، دار مؤسسة رسلان،سوريا،2009،ص20

6 ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره،ص42.

7 محمود فهمي درويش وآخرون، مصدر سبق ذكره ،ص431.

8 نقلاً عن ياسين سعد محمد البكري، المصدر السابق، ص 43.

9 ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره ، ص45.

تشير الدراسات التاريخية الى ان اقدم وجود ليهود العراق يعود الى السبي الآشوري لمملكة اسرائيل سنة 721 ق.م وقد اخذت اعدادهم بالازدياد في العهد البابلي على اثر الحملة التي قادها نبوخذ نصر من سنة 586 ق.م.

لقد بقي معظم اليهود في بابل حتى بعد فقدان الامن فيها بعد غزو كورش الأخميني الفارسي لها في 538 ق.م ، حيث اذن لهم بالعودة الى اورشليم ، فترك بابل كبار السن والاحبار وبقي فيها من وجد مصدر رزق في التجارة والزراعة . وعندما جاء الاسلام عدهم (اهل الذمة) باعتبارهم اصحاب كتاب سماوي فعاملهم باحترام وحمى اموالهم واعراضهم وممتلكاتهم واعطاهم الحرية الكاملة في اقامة الشعائر الدينية وممارسة الطقوس وقد نبع منهم اطباء وعلماء استفادت منهم الدولة الاسلامية ([10])

اهم ما اشتهر به يهود العراق امتهانهم للتجارة واعمال الصرافة والمال التي برعوا فيها وقد حث زعماء اليهود الدينين في شرحهم للتوراة على ضرورة الاهتمام بجمع المال . وهو ما انعكس في مراكزهم السياسية من خلال تسلم (ساسون حزقيال) لحقيبة وزارة المالية في حكومة عبد الرحمن النقيب 1920 وفي وزارات اخرى لاحقة . لم يعرف اليهود في العراق تعصباً دينياً ضدهم وان كانوا يعيشون في احياء خاصة بهم نسبياً (كالبتاوين) نجد ان تلك الخصوصية لم تكن نتيجة رفض اجتماعي ضدهم، بقدر ما كانت خاصية انغلاق ديني اجتماعي باليهود انفسهم ، وربما كانت تعبيراً عن تكتل طبقي وهو من العناصر المهمة لما عرف (بالفرهود) عام 1941 والمحفز حينها بالتوترات السياسية والمتداخلة مع الدعاية النازية والنشاط الصهيوني ودو مفتي القدس (امين الحسيني) الذي كان في بغداد حينها ، واطراف اخرى داخلية كانت تقود الموقف ، غير ان المفصل التاريخي المهم في حياة يهود العراق عندما تم اعلان دولة اسرائيل عام 1984 بحيث شهدوا اعمال تهديد وعنف نسبت فيما بعد لجماعات اسرائيلية عملت على دفعهم للهجرة الى (اسرائيل) وتم ذلك بهجرة كبيرة عام (1950_1951) وتم عندئذ اسقاط الجنسية العراقية من اليهود المهاجرين.([11]) ونسبتهم في تاريخ العراق المعاصر فقد بلغ عددهم زهاء (120000) الف نسمة عام 1931 ، يسكن ثلثهم في بغداد ويتوزع الباقون على مدن العراق واهمها البصرة والموصل والسليمانية.([12])

رابعاً_ السريان المسيحيون:

يشكل السريان في العراق فئة عرقية ودينية في عين الوقت فعرقياً هم (كلدان واشوريين) او (كلدواشور) ودينيا هم مسيحيون (ارثوذكس وكاثوليك) وقيل منهم (بروتستانت) وتشير المصادر الى ان تاريخ دخول المسيحية الى شمال بلاد الرافدين كان بحدود منتصف القرن الاول الميلادي ، على يد المبشر(توما) احد التلامذة الاثني عشر للسيد المسيح . ولم تدخل المسيحية جنوب البلاد الافي منتصف القرن الثالث الميلادي في عهد الملك الساساني (شابور الاول) (272م) الذي غزا انطاكية وجلب معه العديد من الاسرى والسبايا اذ وطنهم في بابل ونشوء المسيحية في جنوب بلاد الرافدين([13]).

10 خلدون ناجي معروف، الاقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921-1952،مركز الدراسات الفلسفية،بغداد،1975،ص9.
11 ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره،ص47-48.
12 محمود فهمي درويش واخرون ، مصدر سبق ذكرة ، ص 726.
13 سمير عبدة ،السريان المسيحيون، دار علاء للنشر والتوزيع والترجمة،دمشق،سوريا،2000،ص27.

ينقسم المسيح السريان الى طائفتين ([14]):

أ. النساطرة : نسبةً الى القديس نسطور السرياني ، وهم اتباع كنيسة الشرق او كنيسة بابل.

ب. اليعاقبة ،نسبة الى القديس يعقوب البراوعي السرياني زهم اتباع كنيسة الغرب (سوريا) ومقرهم في انطاكية.([15])

اما موطن السريانيين الاول هو جبال هكاري في شرق الاناضول من جزيرة ابن عمرة وتمتد بموازاة الحدود العراقية التركية الحالية حتى الحدود الايرانية الروسية وكانت هذه الجبال تتبع ولاية (وان) الارمينية من املاك الدولة العثمانية ، وبحكم خضوع هذه البلاد كلها للدولة العثمانية وانتفاء للحدود بين اقاليمها فقد زحفت جماعات من السريان الى ولاية الموصل وسكنوا القرى في دهوك وزاخو والعمادية .([16])

المطلب الثاني :الاقليات العرقية

اولاً_ الكرد:

تعددت الآراء والنظريات في اصل الكرد، هناك من يعتقد ان تسمية كرد وردت في اللغة السومرية بمعنى جبلي.([17])

ويعد الاكراد من اهم واكبر الاقليات الموجودة في المنطقة العربية حيث تمتلك وجودا قوميا وموروثا حضاريا عبر التاريخ ، فهم جماعة ذات بعد جغرافي واضح نقطة الشقاء من عدد من الحدود الدولية ، كما وان هناك اقليات كردية منتشرة في لبنان وسورية والاردن وفلسطين، أما منطقة وجودهم الاساسية تقع في شرق تركيا وعلى جانبي الحدود العراقية الايرانية من الحدود التركية جنوبا حتى الخط الذي يصل خانقين (العراق) بمدينة كرمنشاه الايرانية الى الشمال الشرقي من بغداد ([18])

ويذهب عالم التاريخ الروسي (مار) ان الكرد هم السكان الاصليون لجبال آسيا الصغرى ، وربط (مار) اصل الكرد بقوم ورد ذكرهم في الكتابات القديمة باسم (كردوخ) ومن الذين تحدثوا عن هذا الشعب المؤرخ اليوناني (اكزينوفون) في كتاب له باسم (آنا بالسيس) وذلك في عام (401ق.م) .([19])

وهنالك من يرى ان الوطن الاصلي والحقيقي للشعوب الكردية هي سلسلة جبال زاكروس الفاصلة بين العراق وايران المتصلة بجبال طوروس والقفقاس. ان الشعوب الكردية هي بحق شعوب جبلية ، وهذا سر توحدها حول الاسم (كوردو) والذي يعني باللغة السومرية (سكان الجبال).([20])

وبجانب هذا الراي هناك من يقول ان الكرد هم قبائل آرية نزحت الى الجبال من ايران منذ القدم واختلطت بالقبائل الجبلية الاصلية او قبائل سامية وسومرية ورافدية نزحت الى الجبال واختلطت القبائل الاصلية ثم خضعت للقبائل الآرية او قبائل جبلية اصلية تبنت اللغة الآرية الايرانية .([21])

---

14 اسعد صوما، الكنائس الهندية السريانية، مجلة آرام، ستولكهولم، العدد (1)،1991، 86-87 .

15 ياسين سعد محمد البكري، مدر سبق ذكرة ، ص 49_50.

16 عبد المجيد حسيب القيسي ، تاريخ القضية الاشورية في العراق ، ب د ن، بغداد ، 1995 ،ص 4

17 توماس بوا،مع الاكراد، ترجمة: محمد شريف عثمان، المجمع العلمي الكردي،العراق،1969،ص3.

18 غسان سلامة ،المجتمع والدولة في المشرق العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1999،ص75 . كذلك: توماس بوا، مصدر سبق ذكره، ص 122-129.

19 محمد نجم الدين النقشبندي، الكرد وكردستان، دائرة المعارف الاسلامية، مطبعة المعروف، بغداد، ص 42.

20 السعيد رزة حجاج، الاكراد والارمن في العصر الحميدي، مطبعة الامانة، ب ن،1991،ص 32.

21 محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ب ن، القاهرة،1936، ص2.

ان عملية تعاقب الهجرات والغزوات المختلفة لمنطقة كردستان من الثوابت التاريخية ، اي هناك عرقيات مختلفة سكنت او مرت بالمنطقة لذلك فقد نجد مثلا قبائل كردية معروفة تعتقد بأصولها العربية القديمة مثل قبائل الجاف وبابان والطالباني ، وان عددا من الزعماء الكرد يفتخرون بانهم ينتسبون الى الرسول محمد(ص) او صحابته ([22]).

تأخذ اللغة الكردية بعدا جدليا بين الرؤية القومية الكردية التي تعد هناك لغة كردية واحدة ذات لهجات متعددة ، وهناك رؤية معاكسة تضع حواجز بين اللهجات الكردية وترفعها الى مستوى اللغات المختلفة ، وبصرف النظر عما اذا كانت لغة بلهجات متعددة، ام لغات مختلفة فهي في العراق تقسم كالاتي([23]):

1_السورانية سائدة في السليمانية واربيل وكركوك .

2_البهدينانية سائدة في دهوك.

3_القبلية (اللورية) او (اللكي) في خانقين ومندلي والكوت.

والملاحظ ان اللغة الكردية تستخدم الابجدية العربية في الكتابة واللغة العربية هي اللغة الثانية للكرد العراقيين ، وتنتشر الطريقة الصوفية (القادرية) بين الكرد السورانيين ، اما الكرد البهدينانيين فتستمر بينهم الطريقة الصوفية (النقشبندية) ويتزعمها البرزانيون.([24])

فالأكراد سكنة موطن اصليين ، فهم يشكلون وفقاً للتقديرات المختلفة ما يقارب من خمس سكان العراق، وهم موجودون في مناطق تكاد تكون كردية صافية شمال البلاد ، كما ان لهم مدن تقليدية مهمة كالسليمانية واربيل ، فضلا عن مدن فيها وجود قديم كالموصل وكركوك وبعض المناطق الاخرى ، كما لهم ثقل سياسي على الساحة العراقية ودور فعال وبارز على جميع الاصعدة فضلاً عن الخصوصية التي لم تحظى بها جماعات اخرى.([25]) فالأكراد الذين يؤلفون 17% من سكان العراق عاشوا فيه ومنذ عصور سحيقة في القدم مؤآخاة حقيقية الى جانب العرب وبعض الاقليات الاخرى واكتملت ببعضهم شخصية الوطن مع كل الحوادث والاحداث التي مرت بهم([26]) .

<u>ثانياً _التركمان :</u>

ورد في الموسوعة السياسية ان التركمان هم الشعب اسيوي تركي تعود اصوله الى قبائل الاغور "الغزو".([27])

ويرى احدهم ان المواطن الاصلية للترك والتركمان "التراكمية" والمغول في اسيا الوسطى في منغوليا الحالية وتركستان تقع في اطراف صحراء **(قرة قوم)** ، انتقلت جموع قبائلهم شرقاً وسكنت اولاً في بقاع ما وراء الانهار . ثم ارتحلت الى خراسان ومرو ثم نزحت قبائل منها الى الاناضول والعراق. ان الوجود الموكد للتركمان في شمال العراق يعود الى القرن التاسع قبل الميلاد وعندما بدأت القبائل التركمانية "الياقوتية " بالنزوح والاستقرار بين دجلة والفرات.([28]) ان التركمان يدنيون بالإسلام ويتجهون نحو العروبة والاصطباغ بالطابع العربي بما يتضمنه من مقومات وخصائص

---

22 اسماعيل بيشكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة: زهير عبد الملك، دار APEC للطباعة والنشر،1998،ص39.
23 Edmonds C.J، kurds، turks and arabs، London، oxford university press، 1957، p73 .
24 ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره، ص 55-56.
25 محمود الدرة، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق، دار الطليعة، بيروت، 1963، ص19.
26 منى احمد سلطان، تاريخ الاكراد في ايران، دار الاحمدي للنشر القاهرة،2008،ص 126.
27 نقلاً عن ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره، ص 58-59 .
28 احمد الشناوي وآخرون، تركية تاريخي، دائرة المعارف الاسلامية،ج5،اسطنبول، 1923،ص 212.



.وهم من الجماعات التي تتعايش وتتأقلم مع الجماعات الاخرى وكان نتيجة اختلاطهم وتمازجهم في الحياة العامة مع اخوانهم العرب ان جعلت عملية الانصهار والتداخل من اجل صالح الوطن واضحة خاصة بالتشابه الكبير بين بعض عاداتهم وتقاليدهم ، وكان وراء ذلك اسباب كثيرة في مقدمتها الروابط الدينية والمصالح المشتركة والمصير الواحد.([29])

يسكن التركمان في منطقة من السهول تفصل ما بين المنطقة الشمالية الجبلية والمنطقة الوسطى والجنوبية ، تمتد من تلعفر في الشمال الغربي الى مندلي في الجنوب الشرقي منه ، واهم المراكز السكانية لهم في كركوك والتي تعد قلب التركمان النابض ورمز وجودهم القومي عرفت في التاريخ باسم (كرخيتي) و (كرختة). كذلك اربيل وهي تعد مراكز الاستيطان القديمة للتركمان وتلعفر وطوز خرماتو، داقوق، كفري، خانقين .([30])

وترتيبا على ما تقدم نستطيع القول ان التنوع العرقي والديني والمذهبي بات سمة واضحة تميز حضارة وادي الرافدين التي شكلت ملتقى الاجناس والاديان على مرور التاريخ ، وهذا يعود براينا الى طبيعة البيئة التي يتميز بها العراق بكل ما تحمله من موقع جغرافي ومناخ ناهيك عن الاراضي الخصبة والنهرين العظيمين كل هذه العوامل شكلت عنصر استقطاب لمختلف الامم على مر التاريخ . من جهة اخرى ان تعاقب الحضارات التي شهدتها ارض الرافدين والناجم بشكل اساس من التاريخ الطويل للعراق ، قد كان عامل مهم في افراز ضاهر الاقليات ، اذ ان كل حضارة يعقبه ظهور حضارة جديدة تستقطب شعوب جديدة مما يجعل شعب الحضارة الاولى في عداد الاقليات ، اضافة الى انبثاق الدعوة الاسلامية وما ولدته من اقليات .

المبحث الثاني :الاقليات والنظم السياسية في العراق

سنبين في هذا المبحث طبيعة العلاقة بين الاقليات والنظم السياسية في العراق ابان العهدين الملكي والجمهوري ، من خلال تناول موقف كل اقلية على حدة وبيان الكيفية التي جرى وفقها التعامل بين الاقلية والنظام السياسي ، لذا تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين ، سنتناول في المطلب الاول دراسة وضع الاقليات ابان العهد الملكي ، ونكرس المطلب الثاني . لدراسة وضع الاقليات ابان العهد الجمهوري .

المطلب الاول :الاقليات والنظام السياسي في العهد الملكي (1921_1958):

بعد هزيمة الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على المنطقة العربية ابان الحرب العالمية الاولى ، توجهت كل من بريطانيا وفرنسا نحو الوطن العربي فعملت على تقسيمه كغنائم حرب بين الدول المنتصرة ضمن اتفاقية (سايكس بيكو) 1916 ، فوقع العراق تحت السيطرة البريطانية ، وتأتي اهمية العراق بالمنظور البريطاني من عاملين([31]):

1_الموقع الاستراتيجي للعراق والذي يخدم المصالح البريطانية بضمان خطوط الملاحة الجوية التي كانت تربط اجزاء الامبراطورية ببعضها البعض.

2_ضمان السيطرة على حقول النفط في البلاد .

---

29 سلام عطوف كبة، المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية انموذجاً، 2004، www.Mahewar.org .

30 عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، دار الساقي،بيروت،1999،ص 85-93.

31 عمر جاسم ، التنافس الدولي حول العراق خلال القرن التاسع عشر، ص 4 ، بحث منشور على الانترنت www.oriental studies.org

ونتيجة لهذين العاملين اندمجت المصالح الاستراتيجية والاقتصادية بعضها ببعض ، واصبح نفط ولاية الموصل رغماً عنهم استثماره واستخراجه في ذلك الموقت بات يشكل اهمية بارزة في السياسة البريطانية . ومن اجل تحقيق اهدافها . عملت على فرض سيطرتها على العراق واسست فيه نظاما ملكياً ونصبت (فيصل) ملكاً على العراق . وسعت بريطانيا في تحقيق اهدافها الى اتباع سياستها المعروفة (فرق تسد) كوسيلة لبعثرة وحدة العراق عن طريق اثارة الوعي القومي وزرع الخلافات بين مكونات الشعب العراقي بغية خلق حالة من اللااستقرار السياسي والاجتماعي بالشكل الذي يحقق لبريطانيا مصالحها في العراق .([32])

لذلك سنبين موقف كل اقلية وبيان الكيفية التي جرى التعامل معها :

اولاً_ الاكراد :

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وجد الكرد ان الظروف مواتية لخلق الدولة الكردية المستقلة والذي ساعد على ذلك هو حق تقرير المصير الذي كان رائجاً آنذاك ، وقد قوبل الطلب الكردي بإقامة الدولة بتأييد بريطانيا في بادئ الامر ، لكن الطريق لم يكن معبدا امام الطموح الكردي اذ كانت المنطقة العربية تشهد حالة من عدم الاستقرار ، لذا وجه مؤتمر القاهرة بضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة لمنع اثارة المشاكل امام الادارة البريطانية وحكومة العراق ودعا مجلس الوزراء في جلسته 7 شباط 1921 الى ضرورة ان يكون الكرد جزءا لا يتجزأ من العراق.([33])

فشهت هذه المرحلة الكثير من الاضطرابات مما ادى الى تأزم الوضع السياسي في المنطقة الشمالية من العراق ، والتي كانت حصيلة قيام الاكراد بحركة مسلحة بقيادة الشيخ (محمود البرزنجي) عام 1923 والذي كان آنذاك بمثابة رئيساً لكردستان العراق متخذاً من السليمانية مقراً له وبإمرته جيش يسمى (جيش قومي كردي) مشكل من عناصر قبيلة ، فحصلت مواجهات عديدة بينه وبين الحكومة ، حيث تمكنت الاخيرة من السيطرة عليه وذلك بمساعدة بريطانيا وبتدخلات سلاح الطيران الملكي وبعض العشائر الكردية الموالية من اخماد الحركة . مما اجبر الشيخ عام 1926 على الاتفاق بان يترك العراق مع اسرته ، وان يمتنع من التدخل في الشؤون السياسية مقابل رد املاكه له ([34]).

وبعد توقيع معاهدة 20 حزيران 1930 التي اعلن فيها الانتداب البريطاني على العراق وتخليها عن مسؤوليتها كدولة منتدبة ، والتي بموجبها اصبح العراق دولة مستقلة ذات سيادة ، وقبوله عنصرا في عصبة الامم في 3 تشرين الاول 1932 .

أبدت الاقليات ولاسيما الكردية استيائها لان بريطانيا قد سلمت مقاليد الامور الى الحكومة العراقية ، وكانت امال هذه الاقليات في الحصول على حكم ذاتي كانت بريطانيا قد وعدتها به .فكان بعض زعماء الاكراد من يرى ان في استقلال العراق ودخوله في عصبة الامم قد يقضي على امالهم وحكوماتهم في تقرير مصيرهم وفي اقامة حكومة ادارية لهم ، لذلك قدموا الكثير من العرائض وبرقيات الاحتجاج الى الملك فيصل ، وتوجس الحكومة العراقية آنذاك

32 محمود الدرية، مصدر سبق ذكره، ص 70.
33 غسان سلامة، مصدر سبق ذكره ، ص79 .
34 جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة للنشر،بيروت،1971، ص222 .

من ان هذه المطالب والعرائض قد تعرقل مشروع الاستقلال واعلنت الحكومة العراقية آنذاك برغبتها في خلق وحدة وطنية دون تمييز بين كرديها وعربيها ، وقامت بتأسيس دائرة للترجمة خاصة بالشؤون الكردية ، ووضع قانون للغة الكردية في الاماكن التي تسكنها اكثرية كردية .([35]) الا ان هذه الاتفاقية لم تنل رضى الاكراد خاصة وانها لم يرد فيها اي ضمانات دستورية للأكراد حول قيام دولتهم مما ادى لقيام حركة جديدة عام 1931 قادها الشيخ محمود البرزنجي مرة اخرى داعياً الى الانفصال ناقضاً بذلك اتفاقه مع الحكومة عام 1927 ودعى للانفصال صراحة عن العرب انفصالاً تاماً وتشكيل دولة كردية من زاخو الى ما وراء خانقين وتكون المنطقة كردية خالصة ([36])

ثانياً _ التركمان :

عند قيام الدول العراقية وجد التركمان انفسهم امام واقع جديد ومختلف عما كانوا عليه، وتغيرات على جميع الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية ، والذي شكل هذا التغيير بدوره مخاوف وتوجهات كثيرة خوفاً من المستقبل المجهول ، وما سيؤول اليه الحال بهم .

فلم يكن بمقدورهم الرفض القاطع للحكم الجديد، كما لم يستطيعوا مواصلة المقاومة في ظل امكانات ذاتية محددة وتحت ظروف قاسية عاشوها . وفي الوقت نفسه لم يكن من السهل التأقلم مع الوضع الجديد ، والاندماج مع مستجدات الظرف الحالي ، لذا وجدو ملاذهم في عزلة سياسية وانطواء على النفس طيلة فترة الحكم الملكي ، الامر الذي ادى الى اضعاف دورهم السياسي وغيابهم من الساحة السياسية العراقية ، كذلك ضعف التفوق الاجتماعي في الشمال خاصة في اربيل وكركوك تدريجياً ، وهو ما كان له ان يحصل بعد انهيار السيادة السياسية للأتراك العثمانيين الذين كان التركمان على علاقة وطيدة بهم ، وذلك بسبب تحول دورهم من دور الحاكم لعدة قرون الى محكوم ، وتحت حكم اتى بدعم واسناد دولة معادية ،كما ان التركمان ضلوا لفترة طويلة يعلقون الامل بـ(تركيا الفتاة) على حماية وصيانة حقوقهم لدى الحكومة العراقية ، وذلك من خلال استعادة ولاية الموصل والتي كانت موضع جدل وخلاف بين الدولتين ([37]).

الا ان بتأسيس الدولة العراقية قد روعي بعض الشيء التشكيل الإثني فيها ، فكان ان استوزر عزت باشا الكركوكلي التركماني عضواً في الحكومة المؤقتة الاولى والتي شكلت في 25 تشرين الاول 1920 برئاسة عبد الرحمن الكيلاني، حيث تسلم الكركوكلي حقيبة وزارة الاشغال لكنه استقال من منصبه عام 1922 مكرساً الطلاق السياسي بين التركمان والحكومات العراقية . لقد شارك التركمان اخوتهم العراقيين سواء من العرب او الاقليات الاخرى ، الحياة السياسية والاجتماعية وكانوا جنباً الى جنب في بناء المجتمع العراقي.([38])

---

35 محمود الدرة ، مصدر سبق ذكرة ، ص 86_87.
36 غسان سلامة ، مصدر سبق ذكرة ، ص 80 .
37 منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية واثرها في استقلاق العراق، مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 60 ، ص ص 91-93 .
38 ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العربي، مؤسسة وقف كركوك، اسطنبول ، 2003، ص56 .

وفي عام 1950 عمدت الحكومة العراقية الى توجيه خطابات رسمية الى مديريات المعارف في كركوك والمناطق التركمانية للتوقف عن التدريس باللغة التركية ، كما جرى التنكيل بالمؤسسات الثقافية في المنطقة وابرزها احراق المكتبة الشعبية التي تروج للكتب والصحف التركية في قضاء طوزخورماتو 1954([39])

لكن الحدث الجدير بالذكر هي المجزرة التي تعرض لها التركمان في مدينة كركوك كانت عام 1946 على اثر سلسلة من الاضرابات العمالية ، كان اولها اضراب عمال سكك الحديد، وذلك من اجل المطالبة بإعادة فتح نقابة السكك وزيادة اجور العمال ، واجراء انتخابات حرة للهيئات الادارية ، والذي على اثرها قام العمال بإضراب لعدة ايام ومظاهرات سلمية ، الا انها جوبهت بمقاومة شرسة من قبل الحكومة وذهب فيها الكثير من الابرياء.([40])

ثالثاً_ الاشوريين :

المشكلة الاشورية في العراق بدأت في الظهور عام 1915 حين قام الاتراك بطردهم من مناطقهم في جبال هكاري نتيجة للصراع الذي كان محتدماً بينهم كأقلية مسيحية _ وبين الحركة القومية التركية الناهضة والمتسلطة . لذلك قامت حركة (الترك الشباب) بإلغاء جميع الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لرعاياها المسيحين . فعندما وقعت المجازر ضد الارمن وتصاعدت المخاوف من دعوات الجهاد ضد كل المسيحين انتفض الآشوريون عام 1915 وبتحريض من بريطانيا والتي عملت بكل جهدها على تنمية الوضع السياسي الانفصالي للأقليات ([41]).

وبدأ الاشوريون بالمطالبة بحقوقهم القومية المشروعة في العراق والتي تتمحور بالاعتراف الدستوري بهويتهم ووجودهم القومي ضمن اطار الوحدة السياسية الوطنية . كما طالبوا بمنحهم حكم ذاتي وتأمين حرية ديانتهم وحقوقهم بفتح مدارس لهم([42]) وهذا ما سعت اليه الحكومة العراقية وبذلك جهودا انسانية فيه . فاتخذ مجلس الوزراء العراقي عام 1928 قرار بإسكانهم في المنطقة الشمالية ، كما قامت الحكومة العراقية برفع المستوى الثقافي للأشوريين ففتحت لهم المدارس وهيأت لهم المجال للعمل الوظيفي([43])

وباقتراب فترة انتهاء الانتداب على العراق ، والتي كانت مخاوف الاقليات فيها تتزايد حول مصيرها غير الواضح بين وعود بريطانيا الانفصالية التي تعهدت بها ازاء الاقليات وبين سياسة الحكومة المستقلة ، قامت هذه الاقليات بنشاطات واسعة للحصول على ضمانات كافية لمستقبلها في العراق . فيما بعد استيقن الاشوريون ان الوعود التي قطعت لهم من قبل بريطانيا حول الانفصال واقامة دولتهم كاذبة لا صحة لها ،خاصة بعد ان قدموا مذكرة عرفت بمذكرة (الاعيان الاشورية) عام 1931 وعريضتهم عام 1932 والتي تطالب بتجميع الآشوريين والحكم الذاتي لهم ، الا انهم ضلوا بدون نتيجة ، فثارت فرق الليفي صيف 1932 والتي قمعت بمساعدة البريطانيين ، واشتدت التوترات بين الاشوريين والحكومة لاسيما بعد ان عبرت مجموعة من الآشوريين الى الحدود السورية عن طريق الموصل ،

39 ارشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني في العراق، مؤسسة وقف كركوك، اسطنبول، 2005، ص 99 ومابعدها .
40 جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم اراء وخواطر 1958-1988،ج2، منشورات الجمل، بيروت ،2014،ص 736. كذلك : عزيز قادر الصمانجي، مصدر سبق ذكره، ص 124-130.
41 قسطنطين بيتر ،الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،2000،ص37.
42 ليورا لوكتيز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة ، دلشاد ميران، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل،2004،ص44.
43 عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، دار الرافدين للطباعة والنشر، لبنان،ط2، 1957،ص279 .

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الاول



طمعاً في سلطة الانتداب الفرنسية بتامين وانشاء ارض الحكم الذاتي ، والتي بدورها ابلغتهم عن عدم امكانية القيام بمثل هذا المشروع عدت الحكمة العراقية ان ما قامت به هذه للجماعة امراً غير مشروع واشترطت على قبول عودتهم الى العراق بنزع السلاح عنهم ، لكن الآشوريين رفضوا هذا الشرط واعتبروه انتقاصاً لمكانتهم في حين ان العشائر في العراق آنذاك كانت مسلحة ، وبعد عودة الاشوريين الى العراق كانت تستقبلهم الجيوش العراقية ، فحصلت اشتباكات بين كل من القوات العراقية والجالية الآشورية اسفرت عن مجابهات عنيفة بين الطرفين .

لقد لعبت بريطانيا دورا مزدوجاً في هذه الاشتباكات فحرضت من جهة الزعماء الاشوريين على المطالبة بالاستقلال الذاتي واوعزت من جهة اخرى الى رشيد عالي الكيلاني فجاء الامر لاحد قادة الجيش بكر صدقي (الكردي الاصل) والذي قام بقمع هذه الاضطرابات بعنف وقوة والتي راح ضحيتها اكثر من (3000) اشوري وتدمير القرى وحرقها، ليصبحوا بذلك الضحية لمصالح الاستعمار البريطاني الذين حاولوا اسدال الستار عن المسالة الاشوري بعد حل مشكلة الموصل وضمها الى العراق .([44])

رابعاً اليهود :

لقد استقبل يهود العراق ، حالهم حال الطوائف الاخرى الامير فيصل بن حسين ليكون ملكاً على العراق ، فأقاموا له حفلا خاصاً في 18 تموز 1921 ، واهدوا له التوراة مكتوبة على درج من الرق مصوغاً في غلاف من ذهب، وقد خاطب فيصل اليهود بالقول "ولاشي في عرف الوطنية اسمة مسلم ومسيحي ويهودي . انني اطلب من ابناء وطني العراقيين ان لا يكونوا الا عراقيين .([45])

لقد ضمن القانون الاساسي العراقي مساهمة يهود العراق في الحكم الوطني كما ضمنها لبقية الطوائف ، فكان لهم مكاناً في مجلس الاعيان وكذلك اربعة نواب موزعين على كل من البصرة والموصل وبغداد ثم ازداد عددهم سنة 1946 وذلك طبقاً لقانون انتخاب النواب رقم (1) فاصبح عددهم (6) بموجب القانون رقم (74)لسنة 1952 ، شارك يهود العراق في نشاطات الدولة كافة كما شغلوا هامة في دوائرها ، وعملوا في الشركات والمؤسسات العامة كمواطنين عراقيين اسوة بالبقية ، وفي عام 1932 خضع اليهود كسائر ابناء الوطن الى الخدمة العسكرية وتبوأ الكثير منهم مناصب مهمة اسوة بالبقية ، مثل مناحيم دانيال وعزرا مناحيم اللذان كانا اعضاء في مجلس الاعيان ،كما تولى داود سمرة عضو محكمة التمييز في بغداد ومنصب نائب رئيس المحكمة كما كان وزير المالية اليهودي ساسون حزقيال والذي كان له دور كبير في شؤون الدولة العراقية .([46])

كما اجاز المندوب السامي البريطاني سنة 1920 تأسيس جمعية صهيونية انتمى لها عدد من الشباب والتي استمرت الى ان حلتها الحكومة العراقية سنة 1934 وسفرت معتمدها الى فلسطين. ووقف رؤساء الطائفة ووجهائها موقفا مناوئاً لهذه الجمعية ولم يناصروها ، بل اعلنوا في مختلف المناسبات معارضتهم الصهيونية وتمسكهم بولائهم لوطنهم العراق ، واتخذوا الموقف نفسه عند قدوم وفد من هيئة الامم المتحدة الى بغداد سنة 1946 لبيان الموقف

---

[44] 1_عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، البصرة ، الثالث ،دار الشؤون الشفافية ، بغداد ، 1988 ، ص 264 ومابعدها.
[45] رشيد الخيون ، الاديان والمذاهب بالعراق ،منشورات الجمل ،لندن ، 2002 ، ص 260.
[46] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية،مصدر سبق ذكره، ص 186.

ردمد ورقي: 2571-9971 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2020 المجلد: الرابع العدد: الاول



فصرح امام الهيئة انهم عراقيون قلباً وقالباً ([47]). ولم يكن لليهود اسهامات فاعلة في الحياة الحزبية ، الا من خلال الحزب الشيوعي العراقي والذي كان لهم فيه دوراً بارزاً اكثر من اي حزب آخر فقد كان دورهم قيادياً ، فعلى سبيل المثال كان الصحفي نعيم قطان المسؤول عن المقال الافتتاحي لجريدة الحزب الوطني الديمقراطي (صوت الاهالي) اما المسؤول عن السياسة الخارجية في الجريدة نفسها فكان يشرف عليها يهودي اخر هو مراد العماري([48]) .

كان لأحداث فلسطين عام 1948 تأثير بارز على الساحة السياسية العراقية ، حيث اعلن نوري السعيد في ذلك الوقت حالة الطوارئ والاحكام العرفية لحمايته من التهديد الصهيوني ، وقد ادت هذه الاحداث الى خلق نوع من انواع التوتر بين العراقيين والاقلية اليهودية في العراق ، وعلى اثر ذلك بدأت اعدادهم بالتناقص نتيجة هجرتهم غير الشرعية والتي على اثرها قامت الحكومة العراقية آنذاك بإسقاط الجنسية العراقية عن اليهود الذين يرغبون في هجرة العراق واخذ الشعور يتنامى بان وجودهم في العراق غير محبب فيه لهذا هاجرت نسبة كبيرة منهم الى اسرائيل .([49])

احداث 1941 (الفرهود)

بعد فشل ثورة مايس عام 1941 وانسحاب قادتها وهروبهم خارج العراق ، دخل الجيش البريطاني بغداد يوم 26 مايس وأوعز الى المتعاطفين مع الوصي عبد الإله لاستقباله يوم 1 حزيران 1941 ، والذي صادف فيه يوم عيد نزول التوراة عند اليهود، وكان يهود العراق يحتفلون بهذه المناسبة والتي تسمى عندهم (عيد الشفعوت) ، الامر الذي جعل بقية العراقيين يتصورون بان اليهود يحتفلون بانسحاب القوات العراقية امام القوات البريطانية وانهيار حكومة رشيد عالي الكيلاني.([50]) وعلى إثر ذلك حدثت مشادة كلامية بين مسلم ويهودي لم تلبث ان تطورت الى قتال قرب مطار المثنى ، اسفرت المعركة عن جرح (17) يهودياً ووفاة اثنين من المجروحين واسف الجميع لهذا الحادث . وفي صباح اليوم التالي المصادف 2 حزيران خرج الناس الى الشوارع وهم لا يعلمون عن حوادث الليلة الماضية الا شيء بسيط ، وفي الوقت نفسه كانت القطعات العسكرية مستمرة في انسحابها من معسكر الوشاش الى معسكر الرشيد فصدرت عن بعض الشبان اليهود اعمال استفزازية موجهة ضد قطعات الجيش، فتحمس فريق من الشبان المسلمين ووقعت مناوشات بين اليهود والمسلمين ثم تطورت الامور الى مصادمات دامية ، ثم تحولت الاشتباكات الى هجوم على بعض البيوت والاسواق اليهودية ونهبها فعمت الفوضى ، ودمر عدد كبير من دكاكين اليهود وحوانيتهم وقتل عدة مئات من اليهود ، مما اضطر الجيش الى النزول الى الشوارع للسيطرة على الموقف بناءاً على امر من الوصي ، فاحتلت المصفحات الشوارع ، واقامة المتاريس على مفترقات الطرق وفتحت النار على الاهالي.([51])

47 عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، مصدر سبق ذكره ، ص 186
48 نجيب زبيب، التاريخ الحقيقي لليهود منذ نشأتهم الاولى حتى الآن، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 2007،ص 48-49.
49 خلدون ناجي معروف ، مصدر سبق ذكرة ، ص 114 وما بعدها .
50 خلدون ناجي معروف، مصدر سبق ذكره، ص33.
51 عبد الرزاق محمد اسود ، موسوعة العراق السياسية ، مجلد الرابع ، الدار العربية للموسوعات ، بلا دار النشر ، 1986 ، ص 221_222.

خامساً _ اليزيدية :

لم يكن حظ اليزيدين اوفر من غيرهم ، فهم ايضاً لاقوا ما لا قوة من معاناة ومآسي سواء من قبل الحكومات او حتى من زعمائهم انفسهم الطامعين بالسلطة والنفوذ .

ففي 21 ايلول 1937 بعث متصرف لواء الموصل برقية الى وزارة الخارجية يخبرهم بان الفحص الابتدائي لمكلفي الخدمة العسكرية الاجبارية يسير باطمئنان وهدوء الا عند "داود الداود" رئيس عشيرة المهركان اليزيدية ، والذي كان يبث روح التمرد على القانون لدى عشيرته كما اوصى بطرد لجنة التجنيد عند مجيئه ، وهو نفسه الذي أعلن العصيان على السلطة ومقاومتها عام 1925، فحاربته السلطة ونفي في 20 تشرين الاول 1933 . واستمرت عملية التمرد من قبل اليزيدين بقيادة شوقولو رئيس عشيرة مالاخالتي ، الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى ارسال حملة عسكرية لإخضاع يزيدي جبل سنجار واناطت قيادتها الى اللواء الركن حسين فوزي ، وتكبد الطرفان في هذه العملية الكثير من الخسائر وبعد ذلك استتب الامن في جبل سنجار واخذ اليزيدون يمتزجون بمواطنيهم من عرب شمر وأصبحوا يتكلمون العربية ويرسلون ابنائهم الى المدارس والتي اثرت كثيرا في التخفيف من غلوهم في معتقداتهم الدينية .([52]) وبعد فشل ثورة 1941 حاول الانكليز ان يثيروا المتاعب في البلاد ليشغلوا الشعب والجيش فاشغلوا يزيدية جبل سنجار الذين قتلوا قائمقام قضاء سنجار اثناء قيامه بواجباته واعلن بعض رؤسائهم التمرد على الحكومة فأرسلت الحكومة بدورها قوة عسكرية لوقف التمرد ، فأحاطت القوة العسكرية القرية واذعنت الاخيرة للاستسلام دون قتال وقد اخمدت حركة التمدد.([53])

مما تقدم يمكن القول ، شكلت معضلة الاقليات احد المعوقات التي عرقلت مسيرة الحكومات المتعاقبة ابان العهد الملكي في المضي قدماً باتجاه تحقيق الوحدة الوطنية ، بسبب دور العامل الخارجي الذي اخذ يثير ورقة الاقليات بين الحين والآخر كوسيلة لخلق اللااستقرار، فضلاً عن عدم رُشد الحكومات العراقية المتعاقبة في اسلوب تعاملها مع الاقليات وفضلت الخيار العسكري كوسيلة لفرض الاستقرار بدلاً من النهج السلمي ، مما عقد مشكلة الاقليات واعاق سبل السير باتجاه الوحدة الوطنية ، الامر الذي جعل عدم الاستقرار سمة بارزة يتسم بها العهد الملكي في العراق منذ عام (1921) حتى عام 1958 .

المطلب الثاني : الاقليات والنظام السياسي في العهد الجمهوري (1958 _ 2003)

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انفراجاً واسعاً في اطار الديمقراطية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير الذي تبلور جلياً مع قيام منظمة الامم المتحدة عام 1945.

الا ان الحال لم يكن كذلك في المنطقة العربية ، اذ شهدت الاخيرة بروزاً واسعا للتيار القومي في العديد من الدول العربية التي انتهجت نهجاً قومياً واحداً ازاء جميع مكونات الشعب مما اثار مشكلة الاقليات وافضى الى المزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي الذي عوق مسار الوحدة الوطنية وبناء دولة المواطنة .

52 محمود الدرة، مصدر سبق ذكره، ص 118-119 .
53 محمود الدرة، مصدر سبق ذكره، ص121 .

وهذا ما شهده العراق بعد ثورة 14 تموز 1958 التي اطاحت بالنظام الملكي واقامت نظام جمهوري بقيادة عبد الكريم قاسم . لذلك سنناقش في هذا المطلب اسلوب تعامل الانظمة السياسية المتعاقبة مع الاقليات منذ عام 1958 حتى عام 2003 .

اولاً _الاكراد :

كان الاكراد الى حد ما مؤيدين لثورة 14 تموز 1958 ، وكان قد مثل الاكراد في مجلس السيادة عضواً من اصل ثلاثة اعضاء هو العقيد خالد النقشبندي، كما مثلهم وزيراً واحداً وهو علي الشيخ محمود وزيراً للمواصلات من أصل عشرة وزراء تضمنتهم الوزارة الاولى للثورة ، كما حصل الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس عام 1946 على اجازة العمل السياسي في العراق .([54])

لقد كانت العلاقة ايجابية بين الزعيم عبد الكريم قاسم والاكراد ، الا ان ذلك كان وقتياً فسرعان ما تدهورت العلاقة نتيجة لمماطلة قاسم في تحقيق الاصلاحات الاجتماعي واقرار الحقوق القومية للكرد لكنه قد شدد على فكرة ان كردستان تشكل جزءاً من الامة العربية وقد عارض اي طلب للاستقلال الذاتي لكردستان ، وبعد ان أيقن عبد الكريم قاسم ان الحزب الديمقراطي الكردستاني له تطلعات وامال أبعد من الاقرار بالحقوق والمساواة وان الحزب بدأ في معارضة قاسم حيث عمل الاخير على تقييد الحزب وسد مراكزه واعتقال اعضائه ، مما اجج حدة التوتر بين الاكراد وعبد الكريم اذ اخذ الاخير بالتخطيط للقتال فحشد قواته لضرب التجمع الكردي ولينهي النفوذ البارزاني ، ما نجم عن ذلك فوضى واضطرابات واسعة اضطرت فيها الحكومة للتدخل وحسم الموضوع ([55]).

عدت الفترة 1962_1963 فترة هدوء نسبي بين الجانبين والذي اصدر فيها عبد لكريم قاسم اوامره بوقف القتال ، ووجه انذاراً يدعو فيه المتمردين الى الاستسلام واعداً اياهم بالعفو ، واعلن الشيخ احمد البارزاني ولاءه للزعيم وحث الاكراد على قبول العفو ([56]).

نظام حزب البعث العربي الاشتراكي الاول ونظام الاخوين (1963_1978):

اخذ القوميون الاكراد منذ عام 1962 يدركون بان حل مشكلتهم اصبح مرتبطاً بإسقاط نظام عبد الكريم قاسم ، ولهذا عقدوا صفقة مع البعث والذي كان يعمل على تهيئة انقلاب مقابل وعد البعث لهم بالحكم الذاتي في حال النجاح ، لكن الاكراد فوجئوا بهذا الانقلاب الذي حدث في 18 شباط 1963 لانهم لم يساهموا فيه ، لذا ارسل الحزب الديمقراطي الكردستاني برقية تهنئة الى (عبد السلام عارف) رئيس الجمهورية يؤيده بالثورة المجيدة ويدعمه و يؤكد له بان نجاح الثورة يعني تلاحم القوميتين العربية والكردية ضد العدو اللدود لهما وانهما يداً بيد للنهوض بهذا الشعب . لذلك ارسل البارزاني وفدا الى بغداد وعين فيه جلال الطالباني ناطقاً باسم الاكراد لإجراء مفاوضات مع السلطات ، والذي اعلن فيها الناطق بقبول الاكراد (باللامركزية) باعتباره السبيل الامثل لضمان حقوق الاكراد ومثلما اصيب الاكراد بخيبة امل كبيرة في عهد عبد الكريم قاسم اصيبوا ايضا بخيبة امل في عهد عبد السلام عارف ، لقد كانت

---

54 ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر،بيروت،1973،ص 38-40.

55 جلال الطالباني ، مصدر سبق ذكرة ،ص 228 _289.

56 لوقازود ، المسالة الكردية والحركة العنصرية في العراق ، بلا دار نشر ،بيروت، 1969 ، ص 144.

الحكومة تعتقد ان ما يحتاجه الاكراد هو إعمار المنطقة ودعمها اقتصادياً وكانت الحكومة آنذاك منشغلة بمشروع الوحدة بين العراق ومصر مما طرح المسالة الكردية جانباً ، وكان خيار عبد السلام عارف هو استخدام (الاخوة الاسلامية) كأساس محتمل للعلاقة الكردية العربية وان يحل الاسلام محل القومية الكردية مما اثار استياء الكرد مرة اخرى.([57])

الاكراد في عهد النظام العارفي 1966_1968:

حرص نظام عبد الرحمن عارف منذ البدء بوضع حل مناسب وجدي للمسالة الكردية ، فاعلن عبد الرحمن البراز والذي كان رئيسا للوزراء في ذلك الوقت بياناً اكد فيه على الاعتراف بالحقوق القومية الكردية وتمثيلهم بالمجلس الوطني واشراكهم في المناصب الحكومية وتخصيص الاموال لإعمار المنطقة ، لاقى هذا البيان قبولاً حسناً عند الاكراد ، الا ان البارزاني كان غير مقتنع بتطبيق ذلك على ارض الواقع بسبب وعود الانظمة السابقة له مما ولد شعوراً بعدم الثقة إزاء كل نظام سياسي. لكنه قد دخل في حوار مع الحكومة فيما بعد وكان كسابقه لم يفرز وضعاً جديداً وفي عام 1967 لجأ البارزاني الى رفع مذكرة الى عبد الرحمن عارف يطلعه على الوضع والجمود الذي اكتنف المفاوضات والعراقيل التي وضعت في طريق القضية الكردية والبيان الذي اصبح عبارة عن وثيقة ميتة من جهة اخرى كان الصراع العربي الاسرائيلي لعام 1967-1968 قد طغى على المشكلات كافة التي تجابه الوطن العربي بصورة عامة والمشاكل التي تجابه العراق بخاصة لا سيما انشغال القوات المسلحة بتدعيم الجبهة الاردنية كل هذا ادى الى حجب خطة البزاز عن التنفي وكان لا بد من ان تبقى حبراً على ورق.([58])

نظام حزب البحث العربي الاشتراكي (العهد الثاني) 1968 واتفاقات 11 اذار 1970.

لم يَعمل بالمقترحات التي جاء بها البزاز الا في حزيران عام 1969 عندما باشر نظام البعث الجديد وقد استقر في مكانه بعد انقلاب تموز عام 1968 ، وقد كان شديد القلق والارتياب فيما يتعلق بحلول النزاع العسكري في التفاوض مع ممثلي البارزاني ،وشهد شتاء سنة 1968 –1969 اشتباكات بين القوات الحكومية الى جانب قوات الطالباني ضد البيشمركة التابعة للبارزاني ، لقد ادركت الحكومة الجديدة بأن الاستجابة لبعض مطالب الكرد سيعزز من الوحدة الوطنية، وان الحل السلمي هو الخيار الافضل لمنع مخاطر التدخلات الاجنبية المعادية للعراق، لاسيما الجانب الايراني والولايات المتحدة والتي كانت تقدم مساعدات كبيرة الى الملا مصطفى البارزاني والذي بدوره لم يكن مستعداً لرفض اي مساعدة من اي جهة كانت .([59])

كما ان تزايد امكانيات ملا مصطفى العسكرية وتمكنه من مهاجمة منشآت النفط في كركوك بدعم خارجي، والغاء ايران لمعاهدة 1937 الحدودية ، كل هذه الاحداث قد ساهمت في تبني الحل السلمي والاسرع لتجنب مصادمات قد لا تخدم الحالة السياسية آنذاك . وبعد محادثات ومفاوضات شاقة تم التوصل الى بيان 11 اذار 1970 والذي ارسى

57 سعد ناجي جواد ، العراق والمسالة الكردية (1958_1970) ، دار السلام لندن ،1990، ص 115 ومابعدها.
58 سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص 204 وما بعدها .
59 غسان سلامة، مصدر سبق ذكره، ص82.

دعائم الحل السلمي الوطني الديمقراطي للمسألة الكردية واهم ما جاء في ذلك البيان هو الاعتراف بأن العراق يتكون من قوميتين عربية وكردية ، واعطت الحكومة بموجب هذا الاتفاق حكماً ذاتياً خلال مدة لا تتعدى 4 سنوات كما تعهدت بتوزيع المناصب الرسمية على الاكراد، وبالمقابل تعهد الاكراد بتسليم سلاحهم الثقيل الى الحكومة وحل جماعاتهم المسلحة ([60]).

على الرغم من ذلك لم ينج الاتفاق من الفشل وذلك لعدم وجود حسن نية بين الطرفين، كما ان دخول عناصر خارجية قد شجع البارازاني على نقض الاتفاق، بالمقابل كانت حكومة البعث غير مستعدة لدمج كركوك في المنطقة الكردية نظراً لطبيعة تركيبتها السكانية ولغناها بالنفط وانها كانت تعمل جاهدة لتعريب هذه المنطقة بكل الوسائل . وهذا ما رفضه البارزاني واتبعه في ذلك اكثرية الحزب الديمقراطي الكردي وعليه استأنفت حرب المقاومة في الجبل، وكان يمكن ان تطول لولا التطورات السياسية التي حصلت بين كل من العراق وايران وحصول المصالحة في عام 1975 في مؤتمر الجزائر والتزام الشاه بسحب دعمه للأكراد في العراق .([61])

استمر الوضع على ما هو عليه في ظل عجز الحكومة عن ايجاد حل دائم لهذه المسالة فضلاً عن عدم وجود برنامج سياسي موحد تسير عليه مما ادى الى تعقيد المسالة وتعميقها واتخاذها نهجاً اخر . وعلى الرغم من العداوة بين كل من الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة طالباني الا ان حرب الخليج الاولى عملت على اتفاقهم وادت الى التعاون فيما بينهم ، وفي عام 1991 قاموا بثورة ضد نظام صدام حسين ولكنهم لم يستطيعوا الصمود حيث اباد نظام الحكم العراقي قرى بأكملها . وفي اوائل عام 1992 كان هناك مائتي الف لاجئ من الاكراد العراقيين في دول الجوار ، فقدمت اليهم المعونات المالية من منظمات الاغاثة الخاصة والحكومية بالغرب وصدر عفو شامل من النظام العراقي مما ادى الى عودة بعض اللاجئين الى بلادهم واعادة بناء بعض القرى التي دمرت .([62])

<u>ثانيا التركمان :</u>

كان لثورة 14 تموز 1958 حدثاً مفاجئاً للتركمان ، اذ لم يكونوا مستعدين لتقبل الوضع الجديد ، بسبب تخليهم عن الساحة السياسية وايثارهم العزلة واللامبالاة تجاه تطورات الاحداث السياسية العراقية . ولم يعرف عن التركمان بشكل عام معارضتهم للأنظمة ، كما هو معروف عن الاكراد ، ولعل السبب في ذلك ان التركمان تم استيعابهم اجتماعياً ولأنهم كانوا اكثر اندماجاً بالمجتمع العربي من الاكراد ، لكن هذا لا يعني بان هناك بعض الاستثناءات ، وبعض المحاولات للتمرد والعمل من اجل تأسيس وضع سياسي تركماني يقوم على احياء الشعور القومي والمطالبة ببعض الحقوق والاعتراض على بعض السياسات التي تمس الخصوصية التركمانية .([63])

---

[60] سعد ناجي جواد، مصدر سبق ذكره، ص157.

[61] غسان سلامة ، مصدر سبق ذكرة ، ص 83_84.

[62] 1_تيدروبرت ، اقليات في خطر .(230) اقلية في دراسة احصائية وسياسية واجتماعية ، مراجعة وتقديم د.رفعت سيد احمد ، تعريب، مجدي عبد الحكيم ، سياسة الشامي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995 ، ص 262 .

[63] عزيز قادر الصمانجي، مصدر سبق ذكره ، ص135-136.

الا ان عزلة النخب التركمانية عن الحركة السياسية العراقية كان لها الاثر في عملية الاضطهاد التي جرت بحق التركمان وهذا ما حدث في كركوك عام 1959 والتي قام بها بعض الاكراد ان الصراع كان يدور حول كركوك والمناطق التابعة لها والخلاف على هويتها القومية منذ الخمسينات حيث يعد التركمان ان كركوك مركزهم السكاني منذ القدم ، بينما الطرف الكردي يرى انها مدينة كردية ووفقاً لذلك غالباً ما تتوتر العلاقة ويثور الصراع الذي كانت تدفع به الدول المجاورة من اجل تمرير مخططاتها .([64])

اما في العهد العارفي ، فقد تنفس التركمان الصعداء بعض الشي نظراً لرفع الضغوط السياسية والملاحقات عنهم التي لطالما تعرضوا لها ابان الحكم القاسمي . فاتيح لهم الحرية لممارسة بعض النشاطات الثقافية والفنية ورفع مستوى مجلة الاخاء الثقافية التي كان نادي الاخاء التركماني يصدرها في بغداد باللغتين العربية والتركية عام1961.([65])

التركمان في عهد حكم البعث العربي الاشتراكي (1968-2003) :

تناقضت القرارات السياسية تجاه الاقلية التركمانية في هذه الفترة فمن جهة تحدث النظام عن منح التركمان حقوقهم الثقافية والتعليمية – ومن جهة اخرى اتبع سياسة الدمج القسرية والتي فرض بموجبها عليهم مغادرة مناطقهم واجبار الكثير على التنكر بقوميتهم، فقد مارس النظام سياسة التعريب اتجاه المناطق التركمانية عامة وكركوك خاصة، واصدر قرار يقضي بتهجير التركمان الى المحافظات الجنوبية وتشييد مجمعات سكنية لتوطينهم فيها ، الا انه لم ينفذ بسبب نشوب الحرب بين العراق – وايران لكنه عمل به فيما بعد ، فقام بإسكان العرب من سكان المحافظات الجنوبية والوسطى في مدينة كركوك ومنحهم امتيازات بالحصول على قطع اراضي سكنية مجاناً فضلاً عن منحه عشرة الاف دينار، وكان الغرض من ذلك تغيير الواقع الديموغرافي وجعل كركوك منطقة عربية، ولتحقيق ذلك هجر الكرد نحو مناطق مختلفة من البلاد اما بالنسبة للتركمان فقد طبق بحقهم سياسة قسرية تمثلت في تجريدهم من ممتلكاتهم العقارية وتعويضهم بمبالغ رمزية لإضفاء الشرعية بحجة كونها ممتلكات تقع ضمن خطط ومشاريع الحكومة في انماء واعمار المدينة.([66])

واستمر النضال السلمي والمدني لتركمان العراق الذي جوبه بقسوة شديدة تمثلت في سلسلة من الاعدامات عام 1971 -1975 وكذلك عام 1980-1991 بتهمة انتماء التركمان الى جهات سياسية محظورة، كما انه لا يمكن الحديث عن وجود معارضة تركمانية سياسية خاصة قبل التسعينات فاغلب الانشطة التركمانية كانت تتسم بالطابع الثقافي والمطالبة بالحقوق على هذا الصعيد، مثل تشكيل نادي الاخاء التركماني، والمدارس التركمانية والمركز الثقافي التركي، بينما بعض القوميات يتم الحديث عن الاحزاب ومطاليبها السياسية وتمردها.([67])

---

[64] 1كمال عبد الواحد ، العلاقة الكردية التركمانية في العراق ، مجلة دراسية عراقية ، العدد التاسع ، بيروت ،1991 ، ص 93_94.
[65] عزيز قادر الصمانجي ، مصدر سبق ذكره ، ص 192.
[66] 1- عزيز قادر الصمانجي، مصدر سبق ذكره، ص211-213 .
[67] كمال عبد الواحد، مصدر سبق ذكره،ص93-94.

ثالثاً- الاشوريين:-

اما بالنسبة للأشوريين فبين عام 1970-1987 اتاح المناخ السياسي السائد في العراق والخاضع لجملة حسابات تكتيكية من الحزب الحاكم للآشوريين فرصة تأسيس بعض المؤسسات الثقافية للناطقين بالسريانية من (الاشوريين والكلدان والسريان) والقاضي بمنحهم حقوقهم الثقافية وعلى ضوء هذا الهامش الديمقراطي الذي انتهجه الحزب الحاكم آنذاك استطاع كشف القوى الحقيقية الفاعلة في الساحة وتحييدها ومحاولة ضربها ولو بشكل غي مباشر عن طريق التدخل في شؤون المركز والجمعيات التي سمحت تأسيسها ، ولم يكتف النظام بذلك فحسب فقد قام ايضاً بانتهاج سياسة التعريب ففي الاحصاء السكاني لعام 1977 فرض على الاشوريين ان يختاروا بين قوميتين اما عربية او كردية حسب مناطق عيشهم فالذين يعيشون في مناطق ذات اغلبية كردية فيسجلون اكراداً ومن يصر على الاشورية، يحذف من القوائم فيما بعد ويستبدل بالعربية او الكردية وعلى هذا الاساس اصبح الاشوري ممن يعيش في الوسط والجنوب عربياً والذي يعيش في الشمال كردياً، وفي ضوء هذا الاسلوب اصبح الاشقاء وابناء العمومة يتصفون بقوميتين، فالذي في الشمال اكراداً والاخرون في بغداد والبصرة والموصل وغيرها من المحافظات عربا.(1[68])

رابعاً- اليهود:

اما حال الطائفة اليهودية ففي عام 1967 قدر عدد الطائفة اليهودية ما بين2500-3000 نسمة ، اغلبهم من الاغنياء وذوي الاختصاصات40% منهم كانو من اسر غنية و400 منهم من اسر متوسطة والباقي منهم من اصحاب الحوانيت والحرف، لكن مع ضآلة عددهم كانوا يسيطرون على 70% من التجارة في العراق وذلك عن طريق الاسواق المحلية والاستيراد من الخارج الا ان قسماً منه قاموا ببيع ممتلكاتهم وتهريب اموالهم الى الخارج بطرق غير شرعية وعلى اثر ذلك صدر قانون سنة 1967 والذي منعت بموجبه المعاملات العائدة لليهود والمتعلقة ببيع او رهن او تحويل اسهم او تنفيذ الاوراق التجارية مالم يأذن وزير الداخلية ، ثم قامت حكومة البعث بإصدار قانون سنة 1968 وذلك تماشياً مع خطة حكومة البعث في تحقيق المساواة بين جميع المواطنين لكن الكيان الصهيوني لم يترك يهود العراق في ذلك، الا ان هذا لا يعني ان يهود العراق كانوا كلهم مقتنعين بالحركة الصهيونية، مهما حدث من اضطراب واثارة للفتن الا ان الكثير منهم كان ولائهم للعراق وقد علق سكرتير الطائفة اليهودية آنذاك قائلاً " لتتركنا اسرائيل وشأننا ، نحن بألف خير، وعددنا لا يتجاوز الثلاثة آلاف، واملاكنا كثيرة وربحها يسد احتياجاتنا ، لولا تدخل الصهيونية وشرائها ضمائر شبابنا الجهلة لكنا بأسعد حال، ونحن لا ننقم على العرب في ماحل بنا عام 1950 بل نحمل بريطانيا وحكومة العراق حينذاك مسؤولية تسفير (115 او130) الف يهودي من يهود العراق الى اسرائيل، واننا نعيش هنا افضل مليون مرة من وضع اخواننا يهود العراق في اسرائيل" .([69])

[68] وليم وردة، الاشوررين في العراق، التاريخ والحاضر، مجلة دراسات عراقية، العدد التاسع ،لبنان،1991، ص193-195.
[69] مجموعة باحثين، يهود الاقطار العربية، بحوث الندوة التي عقدها مركز الدراسات الفلسطينية للفترة 13-1987/1/14 ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد 1990 ،ص53-54.

المبحث الثالث : ادارة التنوع في ظل النظام السياسي بعد عام 2003:

بناءاً على ما تم ذكره في المباحث السابقة حول التتبع التاريخي للسياسات التي انتهجتها النظم السياسية المتعاقبة ازاء الاقليات منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حتى سقوط نظام (صدام حسين) عام 2003 . مروراً بتأسيس نظام سياسي جديد بعد الاحتلال منذ وصول (بول بريمر) للعراق وحتى تولي رئيس الوزراء (نوري كامل المالكي) للسلطة منذ عام 2006 لازالت قضية الاقليات والوحدة الوطنية من أعقد المشاكل واهم التحديات التي واجهت وما زالت تواجه النظام السياسي العراقي ، ويعود ذلك الى اسباب عديدة من ابرزها التكوين السياسي والتكوين الاثني والديني والقومي التي حددت طبيعة هذا الكيان ، كما عدت النظم الحاكمة التي عرفتها الدولة العراقية لعقود طويلة واتسمت سياستها في الكثير من الاحيان بالشمولية والمركزية المفرطة سبباً اساسياً في عدم ايجاد حلول حقيقية لمشكلة (التنوع) منذ عام 1921 اذ كان هناك دائما جزءاً كبيراً من مكونات الشعب العراقي مهمشاً ومغيباً فضلاً عن اعتماد الحكومات المتلاحقة للقوة المسلحة لقمع اي تهديد يمس وجودها في السلطة او تحسبه تهديداً للوحدة الوطنية حسب فهمها ، وبالتالي لم تكن تقاليد الحوار والتوافق جزءاً من سياسات الحكومات المتعاقبة ، ثم عادت قضية الوحدة الوطنية تطرح نفسها من جديد بعد عام 2003 ، ومارافقه من انهيار لمؤسسات واجهزة الدولة ، والذي اتاح فرصة امام الشعب والاقليات على وجه الخصوص ان تعبر عن نفسها وآمالها ومتطلباتها وتتطلع لبناء الدولة العراقية الجديدة وفقاً لأسس تحفظ لها حقوقها وتم توثيق ذلك من خلال الدستور العراقي.([70]) الذي تبنى العديد من النصوص التي اكدت على المساواة وضمان حقوق الاقليات ، فقد نصت المادة (14) من الدستور العراقي لسنة 2005 "العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد او الراي او الوضع الاقتصادي او الاجتماعي".

ومن جهه اخرى اكد الدستور على الحقوق اللغوية للأقليات بموجب المادة (4) "اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق ، ويضمن حق العراقيين بتعليم ابنائهم باللغة الام كالتركمانية ، والسريانية ، والدرنية " في المؤسسات التعليمية الحكومية ، وفقا للضوابط التربوية ، او بأية لغة اخرى في المؤسسات التعليمية الخاصة ".

الى جانب هذا وذاك ضمن الدستور مبدا تكافؤ الفرص في المادة (16) "تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين ، وتتكفل الدولة الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك " فضلاً عن مواد اخرى نص عليها الدستور والتي اكدت على حقوق الاقليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لكن الجديد الذي اتى به دستور عام 2005 والذي ميزه عن الدساتير السابقة هي الصيغة الفدرالية التي نصت عليها المادة الاولى من الدستور كأسلوب لإدارة التنوع في مرحلة ما بعد عام 2003 ، اذ اجاز الدستور لكل محافظة بمفردها او بالتعاون مع غيرها في تكوين اقليم سياسي يسمح لها بممارسة المزيد من الاستقلال في ادارة شؤونها الخاصة بعيداً عن المركز.([71])

---

[70] عامر حسن فياض ، افكار في الشأن السياسي العراقي المعاصر (الواقع والمستقبل) ،مجلة دراسات دولية ، جامعه بغداد ، العدد 23، بغداد، 2006، ص 12-13.
[71] انظر المادة (118) من الدستور العراقي لسنة 2005 .



لكن عندما ننتقل الى الواقع نجد هناك العديد من المآخذ التي يمكن ان نسجلها على الدستور العراقي ففي المادة الثانية على سبيل المثال قد نصت على ان "الاسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر اساس التشريع" واشارت الفقرة من المادة ذاتها "لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام" واكدت الفقرة ب "لا يجوز سن قانون يتعارض مع المبادئ الديمقراطية " فضلا عن الفقرة ج " التي منعت سن قوانين تتعارض مع الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الدستور"

في هذه المادة اوقع الدستور نفسه في تناقض بين الدين الاسلامي والفلسفة الديمقراطية ، فضلاً عن نقطة اخرى مفادها ، ان الدستور العراقي قد عمد الى تقديم هوية ذات بعد واحد ازاء جميع المكونات التي يتألف منها المجتمع العراقي الا وهو الاسلام ، في حين نجد هناك العديد من الاقليات الدينية غير المسلمة تتواجد في العراق ، لذا قام الدستور بتهميش تلك الاقليات ولجأ الى تعميم هوية الاغلبية مما اثار امتعاض الاقلية .

اما من ناحية النظام الانتخابي الذي بات احد ادوات ادارة التنوع عن طريق اتباع اساليب معينه تجاه الاقليات من قبل الاستثناء بالشكل الذي يضمن لتلك الاقليات التمثيل المقبول في البرلمان كأسلوب المقاعد المحجوزة او اسلوب افضل خاسر([72]) . في حين نجد ان الدستور العراقي بموجب نظام (الكوتا) قد انتهج نهجاً متناقضاً ازاء الاقليات من جهة منح بعضها استثناءات تجيز لها التمثيل بنسب قليلة من الاصوات ومن جهة اخرى اشترط 100،000 نسمة للمقعد الواحد في مجلس النواب نجد ان الاقلية الايزيدية والتي تقدر نفوسها ب 700،000 الف نسمة لا يمثلها الا نائب واحد ، وهذا مخالف للدستور.([73])

هذا فضلاً عن نظام المحاصصة الذي استحوذت بموجبه المكونات الاساسية للمجتمع العراقي (الشيعة ، السنة ، الاكراد) على المناصب السياسية مما حرم الاقليات من الدخول في هذا المجال واقتصر وجودها على المناصب الثانوية .([74])

من جهة اخرى لو نظرنا الى الواقع العملية السياسية في العراق اليوم نجد ان الاساس الذي يرتكز عليه النظام السياسي لا يتسم بالوضوح والثبات على ركيزة معينة كما يراه عبد العال([75]) لو اعتمدنا تحليل ماكس فيبر للسلطة نجده يقسمها من حيث المصدر الى ثلاثة انواع:

1. السلطة التقليدية : المتمثلة في سلطان الاعراف المشحونة بقدسية تتأتى من شرعية مغرقة في القدم او عادةً متجذرة في الانسان تقضي باحترام القائد والقبول بسلطانة .

---

[72] بموجب هذا النظام يعتبر فائزاً لمرشحون عن الاقليات الذين نالوا اعلى نسبة اصوات عن غيرهم من المرشحين عن ذات الفئة وهذا النظام هو المطبق في لبنان من اجل تمثيل الاقليات ، للمزيد من الاطلاع انظر مجموعة باحثين ، النظم الانتخابية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2005، ص 167-168.

[73] شذى الجنابي (حقوق الاقليات لا ترتقي الى المستوى المطلوب)، www.alshabak.net

[74] رياض عزيز هادي ،البرلمان في العراق "دراسة الواقع وتأملات المستقبل" ،بغداد ،2005 ، ص 39.

[75] عبد الجبار عيسى عبد العال، المواطنة والاقليات في الوطن العربي، محاضرة القيت على طلبة الماجستير، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية،2012-2013 .



2. السلطة الكاريمزية (الملهمة): المستمدة من الالهام الشخصي الفذ للقائد مما يدفع الاخرين الى احاطته باهتمامهم وإيمانهم به وبالقيم التي يحملها مما يدفعه الى السيطرة على مفاصل الحياة من منطلق القوة الخارقة او الشجاعة او الذكاء الذي يمتلكه .
3. السلطة القانونية (الشرعية) : المستمدة من الاعتقاد بالوضع القانوني لصاحب هذه السلطة بدلالة القواعد القانونية والعقلانية([76])

عندما تحلل الاساس الذي يرتكز عليه النظام السياسي العراقي وفق منهج (ماكس فيبر) نجد ان النظام السياسي لا يستقر على مصدر معين فهو يراوح بين هذه وذاك مما يؤثر على اسلوب تعامله مع المجتمع والاقليات على وجه الخصوص وفق المنهج الذي يستند عليه.

فعندما يتجه النظام السياسي الى العلاقات التقليدية في النظام الاجتماعي التي يكرسها النظام العشائري فنجد ان النظام اصبح ذو سلطة تقليدية يقوم على اساس الدعم العشائري الامر الذي يؤثر على سياسته تجاه المجتمع ، ان النظام السياسي هنا يستند في شرعيته الى فئات معينة على حساب فئات اخرى وتكون شرعية النظام هنا منقوصة وناجمة بشكل اساسي من المعاملة التمييزية التي ينتهجها النظام إزاء المكونات الاخرى مما يدفع تلك المكونات الى مزيد من السخط ازاء النظام الامر الذي يحثها الى التوجه نحو الانتماءات الفرعية على حساب الهوية الوطنية .

وعندما يلجأ النظام الى الاسلوب الكاريزمي المتمثل بشخصية رئيس الوزراء (نوري المالكي) وهيمنته على الحكم نكون امام منظومة قيمية جديدة تتمثل بقيم الشخص الكاريزمي ذاته بعيداً عن الاسس الدستوري وهذا ما يؤثر على سياسات النظام ازاء الشعب ، فيفقد مفهوم المواطنة دلالته القانونية وتضمحل قيمته الحضارية اذ ستحكمه هنا المزاجية الفردية بدلاً من الضوابط القانونية.

وعندما يرتكز النظام السياسي الى السلطة القانونية نجده يتعامل مع مكونات المجتمع وفق اطر دستورية تضمن للشعب حقوقه وتضفي على النظام شرعية دستورية مما يدفع الشعب الى دعم النظام ومساندته من منظور المخرجات التي يفرزها النظام هذا الاسلوب يقوي روح المواطنة ويجعل الشعب يتجه نحو المزيد من الاندماج والوحدة الوطنية .

لذلك يمكن القول ان السمة المتغيرة للنظام السياسي العراقي بعد عام 2003 يمكن ايلاءها الى المرحلة الانتقالية التي لازال العراق يمر بها منذ عام 2003 والتي لم تستقر بعد وطبيعة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي ينعكس على النظام السياسي فيجعله نظاما متخبطاً لا يستقر على وتيرة معينة .

هذه التقلبات التي اتسم بها النظام السياسي العراقي ، جعل الاقليات تنظر بعين الشك الى النظام ووعودة ازاء الاقليات التي كانت تنتظر المزيد من الحقوق بعد عملية التحول التي شهدها العراق بعد عام 2003 الامر الذي خيب املها في النظام الحالي وزاد من الشعور بعدم الثقة ازاء النظام من قبل الاقليات التي استحضرت التاريخانية المتمثلة بقمع الانظمة السياسية السابقة لها ، الامر الذي دفع تلك الاقليات الى نحو الهويات الفرعية كوسيلة للحفاظ على الذات امام نظام لا يكن لهم الاعتبار فضلا عن الرؤية العدوانية ضدهم من قبل بعض الجماعات ، الامر الذي

[76] مجموعه باحثين ، الفكر السياسي العربي المعاصر ، كلية العلوم السياسية ، جامعه بغداد ، 2008 ، ص 95-96.

قلل شعورهم بروح المواطنة والهوية الجماعية التي لم يفلح النظام في خلقها مما اعاق الوحدة الوطنية وأخر بناء (دولة القانون) ، مما ساعد على فتح الباب امام القوى الاقليمية والدولية التي تجيد العزف على وتر الاقليات من خلال تقديم صورة مفادها وجود تناقض بين الانتماء الفرعي والانتماء الوطني ، والذي بدوره ادى الى مزيد من اللااستقرار وجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات والصراعات الاقليمية والدولية .

بعد ان بينا بشكل مركز اسلوب تعامل الانظمة السياسية المتعاقبة ازاء الاقليات وفشلها في تحقيق الوحدة الوطنية ، هنا يحتم علينا المنطق ان نقدم رؤية نراها ملائمة لتحقيق الوحدة الوطنية في العراق وتضمن ادارة التنوع بشكل سليم وهي:-

1. **اصلاح السلطة:** اي جعل السلطة وظيفة مهمتها العمل على ادارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته ، وكذلك الابتعاد عن توصيف الدولة بهوية معينة بل جعلها مؤسسة مستقلة تتكون من بنى ووظائف ، اذ ان انتهاج الدولة لهوية معينة وتعميمها على المجتمع عملاً يفتقر الى الحكمة في مجتمعنا العراقي ذو التنوع الديني والقومي وبالتالي فان اللجوء الى هوية معينة يشعر الاقليات بالاستلاب السياسي والاغتراب ازاء النظام الذي لا يكن اعتباراً لوجودهم مما يحفزهم الى التوجه نحو الهويات الفرعية مما يعوق بناء الوحدة الوطنية ، لذا نرى ان دولة المؤسسات ذات الطابع العلماني هي خير سبيل لإدارة التنوع في المجتمع وتحقيق الوحدة الوطنية .
2. **المجتمع المدني :** يلعب المجتمع المدني دورا كبيرا في تعزيز الوحدة الوطنية هذا الدور الذي غيب لعقود طويلة من الزمن ولازال اليوم يحبوا باتجاه وظائفه الحقيقية ، ونقصد بالمجتمع المدني هو المجتمع غير الخاضع للمؤسسة الدينية (اي مجتمع علماني) وغير خاضع للسلطة العسكرية اي مجتمع مستقل متحضر يمارس وظائفه بمعزل عن سلطة الدولة وفق الاطر والقواعد القانونية في البلاد .

اهمية هذا المجتمع تأتي من الادوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني والمتمثلة في اشاعه ثقافة مدنية ، ودورها كمنظمات وسيطة بين الشعب والسلطة فضلاً عن كونها اداة لكبح جماح السلطة عندما تتعسف ازاء المجتمع . وتخرق الدستور فضلاً عن دورها في حل النزاعات ، وتقريب وجهات النظر الامر الذي يساعد على تحقيق الوحدة الوطنية .

3. **اعتماد ثقافة الحوار** كأسلوب لحل النزاع بعيداً عن القوة التي لم تجلب سوى مزيداً من التمرد وعدم الاستقرار فضلاً عما افرزته من شعور تغريبي لدى الاقليات كان له دور بارز في توليد الشعور بعدم الثقة ازاء النظام السياسي.
4. **التنشئة الاجتماعية السياسية :** كأحد المهمات الاساسية التي ينبغي الاهتمام بها بعد عام 2003 كأسلوب للتربية من اجل رفع ثقافة المجتمع عن طريق التركيز على القواسم المشتركة بين مكونات المجتمع والمتمثلة بالهوية الوطنية ، مما يساعد على خلق التجانس والانسجام بين مكونات المجتمع الامر الذي يدفع باتجاه الوحدة الوطنية .

اي ينبغي علينا ان نركز على الانسان العراقي ذاته ذلك الانسان الذي دمرته الحروب والازمات والقمع المادي والمعنوي مما انتج لنا شخصية متناقضة عاجزة عن استيعاب الحقيقة والتأقلم مع الواقع وتحفيز الشعور بالمواطنة .

فنحن اليوم لسنا بحاجة الى بناء مادي فقط بل نحن بحاجة الى اعادة بناء الانسان ذاته والذي ينبغي ان ننطلق من خلاله في بناء الدولة .

وهنا سنذكر قول حكيم للمفكر الفرنسي (جان جاك روسو) عن التنشئة واثرها في النظام السياسي "ليس النظام الاجتماعي قانون مكتوب على ورق او منقوش على صخر، بل هو قانون منحوت في قلب المواطن فهو الدستور الحقيقي للدولة .

مما تقدم يمكن القول ان نقطة الانطلاق الاساسية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، هو ان الدول المتقدمة استطاعت ان تغلب الوحدة الوطنية على الوحدات الفرعية وبات الولاء الى الوحدة الوطنية يهيمن على الولاءات الفرعية ، ولم يكن هناك تناقض بين الانتماءات الفرعية والانتماء الوطني ، اما في العراق الذي خضع الى الاستعمار الذي اعاق تطوره الاقتصادي والاجتماعي ، فضلا عن الانظمة السياسية العراقية التي لم تستطيع تحقيق الوحدة الوطنية ، مما جعل المجتمع العراقي مجتمعاً يتسم بضعف هويته الوطنية .

الخاتمة

بعد ان بينا في المبحث الاول خارطة الاقليات في العراق ، وعرجنا في المبحث الثاني على الكيفية التي تعاملت بمقتضاها الانظمة السياسية العراقية مع الاقليات ابان العهد الملكي والجمهوري ، وسلطنا الضوء في المبحث الثالث على اسلوب تعامل النظام السياسي بعد عام 2003 مع الاقليات .

وترتيباً على ذلك نستطيع ان نستنتج ، ان التنوع الديني والعرقي في العراق لم يكن وليد سنوات قليلة ، بل شكلت عوامل مختلفة الصيغة التعددية في العراق ، اذ لعب الموقع الجغرافي والمناخ اضافة الى خصوبة الارض شكلت عوامل استقطبت مختلف الاقوام على مر التاريخ ، فضلاً عن هذا وذلك هناك التاريخ الطويل لحضارة العراق والتي تعود الى آلاف السنين الامر الذي جعل حضارتنا ملتقى لمختلف الاجناس والاديان على مر التاريخ ، اذ ان انهيار حضارة وقيام حضارة جديدة يترتب عليه بزوغ تركيبات سكانية جديدة من حيث العرق والدين ، وبمرور الوقت يصبح سكان الحضارات السابقة بعداد الاقليات نتيجة للتدفق السكاني الذي تبلورت عليه الحضارة الجديدة ،فضلاً عن تعاقب الاديان على ارض العراق كان كفيلا ببروز ظاهرة الاقليات.

اما فيما يتعلق بأسلوب تعامل الانظمة السياسية العراقية مع الاقليات منذ تأسيس الدولة العراقية الجديدة عام 1921 ، فنلاحظ ابان العهد الملكي كان اسلوب تعامل النظام يتجاذبه عاملان :-

1. العامل الخارجي والمتمثل في بريطانيا التي كانت تدعم عدم الاستقرار في العراق بما يضمن لها البقاء في العراق من اجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية اذ ان استقرار العراق لا يصب في مصلحة بريطانيا ولتحقيق ذلك عمدت الى انتهاج طريقين

أ. اثارة الاقليات ضد الحكومة عن طريق رفع الوعي الاقلوي ، خصوصاً بالنسبة للأقليات المسيحية .

ب. حث الحكومة العراقية على قمع تلك الاقليات ، إزاء ذلك تختلط الاوراق وتتخبط الامور وتدفع بإتجاه اللااستقرار .

اما في العهد الجمهوري الذي تميز عن العهد الملكي بالتحرر الى حد ما من العامل الخارجي ، لكن هو الاخر وقع في فخ التيار القومي الذي كان سائدا ابان فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الوطن العربي والذي اعتنقته حركات التحرير لنيل الاستقلال ، وبعد وصول تلك التيارات القومية الى السلطة في دول عربية ومنها العراق عمدت الى تبني هوية واحدة ذات بعد قومي واحد إزاء جميع مكونات الشعب الا وهي (القومية العربية) الامر الذي ولد سخطاً واسعاً لدى الاقليات القومية التي اخذت تشعر بالتهميش مما دفعها نحو هوياتها الفرعية لتلافي خطر الانصهار ، مما دفعها للتمرد على النظام وعدم الاذعان له الامر الذي دفع الاخيرة الى انتهاج القوة كوسيلة لفرض الاستقرار ، ذلك وان كان ناجحاً على المدى القصير لكنه ليس كذلك على المستوى البعيد ، فالشعور الاقلوي وليد سنين طويلة ليس من السهل ازالته ، لذا بمجرد تهافت قوة النظام تعود الاقليات الى التمرد مرة اخرى ، ومن الجدير بالذكر ان الاقليات وخصوصاً الكرد كان لهم دور بارز في اسقاط العديد من الحكومات سواء عن طريق دورها في مقاومة الحكومات او عن طريق التحالف مع القوى الاقليمية والدولية .

ازاء ذلك لم تنجح الانظمة السياسية في العهد الملكي ولا العهد الجمهوري من حل مشكلة الاقليات وتحقيق الوحدة الوطنية الامر الذي جعل عدم الاستقرار سمة تميز الحياة السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية الجديدة عام 1921 حتى يومنا هذا .

واستمر الوضع على هذا المنوال حتى بعد عملية التحول التي شهدها العراق بعد عام 2003 بالانتقال الى النظام الديمقراطي وصدور دستور جديد عام 2005 نص في الكثير من مواده على حقوق الاقليات فضلاً عن منحهم حق التمثيل في مؤسسات الدولة ، فضلاً عن تبني الصيغة الفدرالية كأسلوب لإدارة التنوع . وفشل النخب السياسية في تكريس نموذج حديث للدولة يقوم على اساس المساواة ، وفشل النخب السياسية في ايجاد وسيلة تضمن رضا جميع الاطراف لإنجاح ادارة التنوع ادى الى العودة لإنتاج الانماط التقليدية في التعامل مع موضوع الاقليات .

ولازالت الاقليات في العراق تعاني الكثير من المشاكل الناجمة بشكل اساس عن التناقض بين النصوص الدستورية والواقع العملي ناهيك عن الصعوبات التي تواجه الاقليات وطبيعة الاعتداءات التي تعرضوا لها وعجز النظام عن تأمين حياتهم ، ما عوق سبل دمجهم في المجتمع وبناء وحدة وطنية ونظام سياسي مستقر .

المصادر :

اولاً_ القران الكريم :

1- سورة البقرة ، الاية (62)

ثانياً – الوثائق :

1- الدستور العراقي ، لسنة 2005 .

ثالثاً– الكتب:

1- ادمون غريب ، الحركة القومية الكردية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1973 .
2- احمد فوزي، قاسم والاكراد ،خناجر وجبال، الشركة العامة للنشر، القاهرة،1963.

3- احمد الشناوي وآخرون، تركية تاريخي، دائرة المعارف الاسلامية،ج5،اسطنبول، 1923.

4- ارشد الهرمزي، التركمان والوطن العربي، مؤسسة وقف كركوك، اسطنبول ، 2003 .

5- ارشد الهرمزي، حقيقة الوجود التركماني في العراق، مؤسسة وقف كركوك، اسطنبول، 2005 .

6- اسعد صوما، الكنائس الهندية السريانية، مجلة آرام، ستولكهولم، العدد (1)،1991.

7- اسماعيل بيشكجي، كردستان مستعمرة دولية، ترجمة: زهير عبد الملك، دار APEC للطباعة والنشر،1998.

8- السعيد رزة حجاج، الاكراد والارمن في العصر الحميدي، مطبعة الامانة، ب ن،1991.

9- توماس بوا، مع الاكراد، ترجمة: محمد شريف عثمان، المجمع العلمي الكردي،العراق،1969.

10- تيد روبرت جار ، اقليات في خطر . (230) اقلية في دراسة احصائية وسياسية واجتماعية ، مراجعه وتقديم، د. رفعت سيد احمد ، تعريب مجدي عبد الحكيم ، سامية الشامي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995.

11- جلال الطلباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، دار الطليعة للنشر ، بيروت ،1971 .

12- جرجيس فتح الله،العراق في عهد قاسم اراء وخواطر 1958-1988،ج2، منشورات الجمل،بيروت ،2014.

13- خلدون ناجي معروف ، الاقلية اليهودية في لعراق بين سنة 1921-1952، مركز الدراسات الفلسفية ، بغداد ، 1975 ،

14- رشيد الخيون ، الاديان والمذاهب بالعراق ، منشورات الجمل ، لندن ، 2002.

15- سعد ناجي جواد ، العراق والمسالة الكردية (1958-1970) دار السلام ، لندن ،1990.

16- سمير عبدة ،السريان المسيحيون، دار علاء للنشر والتوزيع والترجمة،دمشق،سوريا،2000.

17- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، مطبعة العرفان ، لبنان ، ط (2)، 1957 .

18- عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج (3) ،دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1988.

19- عبد المجيد حسيب القيسي ، تاريخ القضية الاشورية في العراق ، بلا دار للنشر، بغداد ، 1995.

20- عزيز قادر الصمانجي ، التاريخ السياسي لتركمان العراق ، دار الساقي ، بيروت ، 1999 .

21- غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999.

22- قسطنطين بيتر ،الآشوريون والمسألة الآشورية في العصر الحديث، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،2000.

23- لوقازود ، المسالة الكردية والحركة العنصرية في العراق ، بلا دار للنشر ، بيروت ، 1969.

24- ليولوكتيز ، العراق والبحث عن الهوية الوطنية ، ترجمة ، دلشاد ميران ، دار ئاراس للطباعة والنشر ، اربيل ، 2004.

25- مجموعة باحثين ، الفكر السياسي الغربي المعاصر ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2008.

26- مجموعة باحثين ، النظام الانتخابي ، منشورات الحلي الحقوقية ، بيروت 2005.

27- محمد نجم الدين النقشبندي، الكرد وكردستان، دائرة المعارف الاسلامية، مطبعة المعروف، بغداد .

28- محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ب ن، القاهرة،1936.

29- محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق ، دار الطليعة ، بيروت ، 1963.

30- محمود فهمي درويش واخرون ، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960 ، مطبعة التمدن ، بغداد ، 1960 .

31- منى احمد سلطان، تاريخ الاكراد في ايران، دار الاحمدي للنشر القاهرة،2008.

32- نجيب زبيب، التاريخ الحقيقي لليهود منذ نشأتهم الاولى حتى الآن، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، 2007.

33- ياسين سعد محمد الكردي ، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع (العهد الجمهوري الاول 1958-1963 انموذجا) مؤسسة مصر ، نص للكتاب العراقي ، بغداد، 2011.

رابعا – الدوريات :

1-عامر حسن فياض ، افكار في الشأن السياسي العراقي المعاصر (الواقع والمستقبل) مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، العدد(223) ، بغداد ، 2006.

2- كمال عبد الواحد ، العلاقة الكردية التركمانية في العراق ، مجلة دراسات عراقية ، العدد (29) ، بيروت ، 1991.

3- وليم وردة ، الاشوريين في العراق ، التاريخ والحاضر، مجلة دراسات عراقية ، العدد (19) ، بيروت ، 1991.

4- منى حسين عبيد، العلاقات العراقية التركية واثرها في استقلاق العراق، مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 60.

خامسا – شبكة المعلومات الدولية (انترنت)

1- شذى الجنابي (حقوق الاقليات لا ترتقي الى المستوى (المطلوب)
http\\www.Alshabaka.net

2. سلام عطوف كبة، المجتمع المدني والمؤسسة العشائرية انموذجاً، 2004، www.Mahewar.org .

3. عمر جاسم ، التنافس الدولي حول العراق خلال القرن التاسع عشر، بحث منشور على الانترنت studies.org www.oriental

الكتب الاجنبية :-

1.Edmonds C.J ، kurds،turks and arabs، London،oxford university press،1957،p73.